شؤون فلسطينية

فَصليّة فِكريّة لمعَالجة أحدَاث القضيّة الفِلسطينية وشؤونها المُختَلفة تّصدُر عن مَركز الأبحاث
في منظمة التحْرير الفلسطينيَّة

العدد 294 صيف 2025

رئيس مجلس الإدارة

د.محمد اشتية

الإشراف العام

د. منتصر جرار

مدير التحرير

د.نور بدر

هيئة التحرير

د.أيمن يوسف

د.عدنان ملحم

أ.فهمي الزعارير

سكرتير التحرير

د.يحيى قاعود

2025

سوسيولوجيا الإبادة

الاستيطان الرعوي في الضفة الغربية بعد "طوفان الأقصى": أداة استعمارية لتفكيك الريف الفلسطيني

هدى خالد مباركة*

المقدمة

في أعقاب الحرب التي اندلعت في 7 أكتوبر 2023، بدأ نمط غير تقليدي من الاستيطان يفرض حضوره بقوة في الجغرافيا الفلسطينية، لا سيما في المناطق الريفية والهشة في الضفة الغربية. في سهول الأغوار الفلسطينية، لم يعد المشهد يقتصر على الكرفانات والطرق الالتفافية، وبات المشهد يتكرر، حيث يظهر مستوطن يرعى قطيعاً من الأغنام، يُسيّج التلال، ويُثبت وجوده في المنطقة، دون الحاجة لجرافة أو قرار عسكري. هذه الممارسات تشكّل جوهر ما بات يُعرف بـ»الاستيطان الرعوي»[1]، وهو نموذج استيطاني يعتمد على السيطرة التدريجية على الأرض من خلال الرعي، ويجمع بين التوسع المكاني والعنف الرمزي والمادي ضد السكان الأصلانيين.

تتناول هذه الورقة البحثية ظاهرة الاستيطان الرعوي في الضفة الغربية بعد «طوفان الأقصى»، وتسعى إلى فهم كيفية توظيف هذا النموذج لإعادة تشكيل الخريطة الديمغرافية والثقافية، عبر تفكيك المجتمعات الريفية الفلسطينية واستهداف بنيتها الاجتماعية والاقتصادية. كما تركز الورقة بشكل خاص على الأثر المركّب لهذا النوع من الاستيطان على النساء الريفيات الفلسطينيات، باعتبارهن عنصراً مركزياً في إنتاج المعرفة الزراعية وحفظ النسيج الاجتماعي في الريف الفلسطيني.

تنطلق الورقة من فرضية أن الاستيطان الرعوي لا يسعى فقط إلى نزع ملكية الأرض، بل يعمل أيضاً على إعادة هندسة العلاقة بين السكان ومحيطهم الطبيعي والاجتماعي، مستهدفاً الثقافة المحلية ودور النساء فيها تحديداً، عبر تكتيكات الاستنزاف والإقصاء.

* باحثة في مجال العلوم السياسية والدراسات الإسرائيلية

تعتمد الورقة على تحليل ميداني ومعاينة مباشرة لحالات من الأغوار، وتستند إلى مقابلات مع السكان الأصلانيين وتقارير بحثية، ضمن إطار نظري مستمد من أدبيات الاستعمار الاستيطاني ودراسات النوع الاجتماعي، لفهم آليات الهيمنة التي تتخفى خلف مشهد الراعي والحظيرة، لكنها تنتمي لمنظومة استعمارية أوسع تُعيد تشكيل المكان والهوية معاً.

أولا: التغيرات الديمغرافية: نحو تهجير بطيء ومدروس

ساهم الاستيطان الرعوي في تسريع تهجير التجمعات السكانية الفلسطينية، حيث يتم استهداف القرى الصغيرة والمجتمعات البدوية والزراعية لدفع سكانها إلى الرحيل بفعل المضايقات اليومية من قبل المستوطنين المسلحين (شبيبة التلال)، الذين يمنعون السكان الأصليين من الوصول إلى أراضيهم أو رعي مواشيهم، ما يؤدي إلى تفريغ هذه المناطق من سكانها. هذه الإستراتيجية تعزز السيطرة الاستيطانية دون الحاجة إلى عمليات ترحيل قسرية مباشرة، بل عبر خلق بيئة معيشية غير ممكنة للفلسطينيين، وإحلال مستوطنين مكانهم، وهو ما يغير البنية الديمغرافية تدريجياً.

بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن عدد سكان الأغوار الفلسطينية خلال عام 2025 أكثر من 71 ألف فلسطيني بالمقارنة مع عام 1967 كان عددهم يبلغ 320 ألفاً[1]، بالمقابل يقدر عدد المستوطنين في الوقت الحالي في منطقة الأغوار حوالي 11000 مستوطن، ويعيشون في ثلاثة مجالس إقليمية هي: مجلس غور الأردن، مجلس البحر الميت، ومجلس معاليه أفرايم موزعين على هذه المستوطنات فضلاً عن عشرات البؤر الاستيطانية والمزارع الرعوية[2].

في الآونة الأخيرة، كشفت صحيفة «ميكور ريشون» الإسرائيلية عن خطة لتنفيذ بناء ثلاث مستوطنات في منطقة الأغوار، التي ستوفر ما يقارب 9500 وحدة سكنية إضافية خلال الأعوام القليلة القادمة[3]، ويشكل الاستيطان الرعوي في هذا السياق تهديداً مباشراً على التوازن الديمغرافي في المنطقة، حيث يؤدي إلى تقليص المساحات العمرانية الفلسطينية من خلال إقامة بؤر استيطانية رعوية على حساب الأراضي الفلسطينية. ونتيجة لذلك، يجد السكان الأصلانيون أنفسهم مجبرين على النزوح إلى المدن المجاورة، ما يعطل أنماط حياتهم التقليدية ويدفعهم إلى البحث عن بدائل اقتصادية كمصادر

جديدة للرزق، الأمر الذي يسهم في تفكيك التوزيع السكاني والوظيفي للمجتمعات الريفية.

في المقابل، يسهم الاستيطان الرعوي في تشكيل واقع ديمغرافي جديد يخدم مصالح المستوطنين، من خلال تغيير ميزان القوى السكانية في المناطق المستهدفة. ويتم ذلك عبر استقدام مستوطنين جدد، معظمهم من ذوي الخلفيات الدينية المتطرفة، الذين يرون في الاستيطان أداة أيديولوجية وديمغرافية لترسيخ وجودهم في الضفة الغربية.

ومع تصاعد الحرب في 7 أكتوبر 2023، شهدت منطقة الأغوار تصعيداً غير مسبوق في اعتداءات المستوطنين، حيث تنوعت أساليب المضايقات والضغوط على السكان الفلسطينيين، في محاولة لفرض واقع طارد يدفعهم إلى الرحيل. وقد وصفت هذه الاعتداءات بأنها إجراءات متتالية لخلق ظروف قسرية وصعبة طاردة للتجمعات السكنية. ومن هذا المنطلق، صرّح رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان التابعة لمنظمة التحرير، مؤيد شعبان، في بيان سابق بأن «26 تجمعاً بدوياً هُجّروا بفعل اعتداءات المستوطنين منذ 7 أكتوبر».[5]

واعتبر المسؤولون وأهالي المنطقة أن ما يجري في الأغوار قد بلغ أخطر مراحله، وذلك بحسب مقابلة أُجريت بتاريخ 15 نيسان/ أبريل 2025 مع رئيس مجلس قروي عاطوف والرأس الأحمر، السيد عبد الله خضر بشارات، الذي أفاد بأن «ما يجري في منطقة الأغوار، في ظل انشغال الجميع بالحرب على غزة، هو حرب صامتة تتصاعد وتيرتها يوماً بعد يوم، كما تتصاعد حرب غزة، ولا تقل أهمية عنها، حيث يتعرض الأهالي يومياً للقتل، وسرقة الأراضي، وتدمير وهدم البركسات، والعنف الممنهج، وقتل الماشية، وإتلاف الأعلاف، والحرمان من مصادر المياه وتدمير الآبار، عدا عن المضايقات المستمرة من قبل شبيبة التلال على الرعاة عند رعي قطعان الأغنام والأبقار، وتزداد حدة هذه المضايقات عندما تكون القطعان برفقة الفلاحات من النساء الرعاة، كما أن الاقتصاد الريفي يتدمر يوماً بعد يوم بفعل هذه السياسات والممارسات التي تستهدف مقومات صمود السكان»[6].

تسيطر إسرائيل على أكثر من 85 ٪ من المياه الجوفية في الأغوار وتخصص لصالح المستوطنين فقط، ويمنع الفلسطينيون من حفر آبار جديدة أو استخدام مصادر المياه الطبيعية ما يؤدي إلى شح مائي حاد قد يحرم أكثر من 60 ٪ من

الأراضي الزراعية الفلسطينية في الأغوار من الري. كما يقوم الجيش الإسرائيلي والمستوطنون بتدمير الآبار والخزانات المخصصة لري المزروعات. ما يؤدي إلى جفاف الأراضي الزراعية وتراجع إنتاج الزراعات الموسمية التي تعتمد على الري. مثل الحمضيات والخضراوات[٧].

هذه الممارسات ليست جديدة على منطقة الأغوار. لكنها أصبحت أكثر منهجية وبدعم مباشر من حكومة الاحتلال وأداتها العسكرية. حيث تتم الاعتداءات من قبل المستوطنين تحت حماية قوات الاحتلال. وإلى جانب هذه الاعتداءات. لعبت السلطات الإسرائيلية دوراً محورياً في فرض المزيد من القيود على الفلسطينيين منذ اندلاع الحرب. من خلال إقامة حواجز خانقة في مختلف أنحاء الضفة الغربية.

ومن هذا المنطلق. يُعد (حاجز تياسير) من أكثر الحواجز تعقيداً في الضفة الغربية. إذ يفصل منطقة الأغوار عن مدينة طوباس. ويفرض عليه سلسلة من المضايقات والتفتيش العسكري المشدد ويقيد حركة تنقل المواطنين[٨]. وتؤدي هذه السياسات إلى تقييد حركة المزارعين والرعاة الفلسطينيين حيث يمنع المستوطنون الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم إما عبر العنف. أو من خلال فرض قيود أمنية وإدارية مثل اشتراط الحصول على تصاريح دخول. ويترتب على ذلك ترك العديد من الأراضي دون زراعة أو رعي. وبالتالي تراجع الإنتاج الزراعي. إلى جانب ذلك. تُعد البوابة الحديدية شرق عاطوف. التي نصبتها قوات الاحتلال منذ بداية حرب 7 أكتوبر 2023. واحدة من الطرق المفصلية الرئيسية التي تربط مناطق مختلفة من الأغوار الشمالية. ومنذ شهر سبتمبر 2024 حتى اليوم. لا تزال هذه البوابة مغلقة بشكل كامل. ولا يُسمح بمرور المواطنين من خلالها. الأمر الذي يتسبب في تلف المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية نتيجة الانتظار لساعات طويلة على الحواجز العسكرية. بحسب ما أفاد رئيس مجلس عاطوف والرأس الأحمر السيد عبد الله خضر بشارات[٩].

ومن خلال الشهادات الميدانية. عبّرت معظم المزارعات اللواتي تمت مقابلتهن في منطقتي طمون وعاطوف عن أنهن يتجنبن في أغلب الأيام الخروج بعيداً عن أماكن إقامتهن خوفاً من اعتداءات المستوطنين. ما أدى إلى تراجع كبير في دورهن الزراعي ورعي المواشي. خاصة منذ حرب 7 أكتوبر. نتيجة تقييد حركتهن وتخوفهن من التوجه إلى الأراضي في ساعات الصباح الباكر أو عند الغروب. حيث يزداد خطر الاعتداءات. ما يعكس الأثر العميق للعنف الاستيطاني على

النساء وحضورهن في الحياة الاقتصادية الريفية.

توضح هذه الممارسات الهمجية والعنف الذي يطغى على مجموعات شبيبة التلال، ودورهم في تطبيق سياسة ضم الضفة الغربية والأغوار الفلسطينية التي أعلن عنها «بتسلئيل سموتريتش» وهي خطة جاهزة للتنفيذ منذ عام 2020، وأعيد الحديث عنها خلال الحرب على قطاع غزة. وبالتزامن مع ذلك سهلت حكومة الاحتلال عملية الاستيطان وانتزاع الأراضي، عبر عدد من القرارات والتصريحات، كتصريح صدر عن وزير الزراعة الاسرائيلي «آفي ديختر» عبر منصة «إكس»، جاء فيه: بدأ مزارعو يهودا والسامرة في الحصول على منح الرعي التي يستحقونها، تماماً كما يحصل عليها أي مزارع في إسرائيل، الزراعة المزدهرة في يهودا والسامرة هي واحد من الاحتياطات الزراعية المهمة لدولة اسرائيل[10]. وبناءً على ما سبق، تحاول أغلب العائلات الفلسطينية التمسك بأراضيها والبقاء فيها، في محاولة للحفاظ عليها من مشاريع الضم الإسرائيلية المُعلنة. ومع ذلك، ووفقاً لمقابلة أُجريت مع رئيس بلدية طمون السيد سمير بشارات، أفاد بأن عدد العائلات التي هجّرت قسراً من منطقة الأغوار، لا سيما خلال فترة الحرب الأخيرة على قطاع غزة، وبلغت منطقة طمون وعاطوف، قد وصل إلى 8 عائلات بدوية. وأوضح أن هذا النزوح القسري يسهم بشكل مباشر في تفريغ الأغوار من سكانها الأصليين، ويُحقق جزءاً من الأطماع الصهيونية في السيطرة على المنطقة، كما أن ذلك يُحدث تغييراً ديمغرافياً خطيراً في بنية المكان. وأضاف أن المنطقة لم تعد تتحمل موجات نزوح إضافية من المزارعين والرعاة، خاصة في ظل محدودية الأراضي الزراعية والرعوية التي تفرضها سلطات الاحتلال، ما يؤدي إلى تصاعد حدة التنافس على الأراضي المتاحة لتلبية الاحتياجات اليومية الأساسية[11].

ثانياً: التغيرات الثقافية: القضاء على أنماط الحياة الريفية

يشكل الاستيطان الرعوي تهديداً مباشراً للثقافة الريفية الفلسطينية، التي تقوم على الزراعة والرعي كجزء أساسي من هوية المجتمع. فمن خلال مصادرة الأراضي الزراعية والمراعي، يُجبر العائلات الفلسطينية على التخلي عن هذه الأنشطة الاقتصادية التقليدية، ما يدفعها إلى تبني أنماط معيشية جديدة في المناطق الحضرية أو حتى الهجرة إلى الخارج. ولا يقتصر تأثير هذه التحولات على الاقتصاد فحسب، بل يمتد إلى التراث الثقافي الفلسطيني، حيث يؤدي تقلص المساحات الريفية إلى تراجع العادات والتقاليد المرتبطة بالحياة الزراعية والرعوية،

مثل تقاليد الحصاد، والتعاون الجماعي في العمل الزراعي والرعي، وأنماط الإنتاج التقليدية.

لا يهدف الاستعمار الاستيطاني إلى السيطرة السياسية والعسكرية فقط، بل يسعى أيضاً إلى تفريغ المكان من دلالته الثقافية الأصلية وتفكيكها بما يخدم مشروعه التوسعي. ومن بين أبرز جوانب هذا الاستهداف، ضرب البنية الثقافية للمجتمعات الأصلية، بما في ذلك دور النساء الريفيات الفلسطينيات، اللواتي يشكّلن حافظات للتراث الزراعي والاجتماعي، وحاملات للمعرفة البيئية العميقة بالمكان.

يؤدي هذا الواقع إلى تآكل الهوية الثقافية الفلسطينية وتغيّر العادات والتقاليد، حيث يؤثر فقدان الأرض وتضييق القدرة على ممارسة الزراعة والرعي على الموروث الثقافي المرتبط بالحياة الريفية، مثل الأغاني الفلاحية، والحِرف التقليدية، والأزياء الشعبية التي تُعد جزءاً أصيلاً من هوية المرأة الريفية الفلسطينية. وتدرك النساء الفلسطينيات خطورة هذا التهديد، فيسعين باستمرار للحفاظ على هذا التراث وصونه من الاندثار.

تستمر النساء الفلسطينيات، رغم الظروف الاقتصادية والاجتماعية القاسية، في التمسك بالأرض والعمل بها كمزارعات أصيلات. وهذا التمسك ليس مجرد عمل اقتصادي، بل هو جزء من مقاومة ثقافية تهدف إلى الحفاظ على التراث الفلسطيني في مواجهة محاولات الاستعمار لطمس الهوية وكيّ الوعي. فمع كل موسم، يواصلن ممارسة العمل الزراعي، وينقلن العادات والتقاليد الزراعية إلى الأجيال القادمة، مثل الأغاني الفلاحية والمواويل التي تحمل طابع الأرض، إضافة إلى تقاليد الحصاد والعمل الجماعي، ما يجعل المرأة الفلسطينية الريفية عنصراً أساسياً في الحفاظ على ثقافة المجتمع الفلسطيني[12].

ومن هذا المنطلق، تشير إحدى الدراسات إلى أن التحولات في الأنماط الإنتاجية الزراعية، التي فرضها الاستعمار والاستيطان، أسهمت في تهميش أدوار النساء الريفيات، ما أدى إلى تهديد الموروث الثقافي الزراعي الفلسطيني. ومع تقلص المساحات الزراعية، فقدت النساء الفلسطينيات العديد من الفرص لممارسة حياتهن التقليدية، ولكنهن لا يزلن حاضرات في حماية هذا التراث، وهو ما يعكس دورهن كحافظات للذاكرة الثقافية في ظل الظروف المعقدة التي يعشنها[13].

من خلال هذا الدور، تستمر النساء في مقاومة سياسات الاقتلاع الثقافي،

سواء عبر الحفاظ على التراث الشفوي، والموروث الثقافي بما يشمل الفولكلور، والمأكولات التقليدية والتاريخ المكتوب والمنقول شفهيا بالتواتر[14]، ليعكس ارتباطهن العميق بالأرض والهوية الوطنية.

وتأسيساً على ذلك، تواجه النساء في الأغوار الشمالية تحديات متزايدة في الحفاظ على الموروثات الثقافية في ظل تدمير البيوت والمنشآت الزراعية، ما يؤدي إلى تآكل الممارسات التقليدية التي تشكل جزءاً أساسياً من الهوية الفلسطينية. فعلى سبيل المثال، نتيجة لفقدان الموارد المحلية، تضطر بعض العائلات إلى شراء جزء من المنتجات الغذائية بدلاً من إنتاجها، ما يغيّر أنماط التغذية والعادات الغذائية التقليدية، ويؤدي إلى انحراف تدريجي عن الموروث الغذائي التراثي.

إلى جانب ذلك، يؤدي التهجير القسري إلى تزايد التحضر الإجباري، حيث تُجبر العائلات الريفية والبدوية على الانتقال إلى المدن، ما يعمّق الفجوة بين الريف والمدينة، ويفقد المجتمعات الريفية خصوصيتها الثقافية وهويتها المرتبطة بالأرض والزراعة.

في مقابلة ميدانية أُجريت مع السيدة فاطمة خضر بشارات، المزارعة الفلسطينية من منطقة عاطوف، بتاريخ 15 نيسان/ أبريل 2025، عبّرت عن أسفها لانحسار مظاهر التعاون الزراعي الجماعي بين النساء الريفيات، مشيرة إلى أن آخر مرة شاركت فيها في «حلقات التعاون الزراعي الجماعي»، التي كانت تقوم على تبادل الدعم والمساندة بين النساء، تعود إلى شهر كانون الثاني/ يناير 2023. وأوضحت أن «هذه المظاهر الثقافية باتت شبه معدومة نظراً للظروف القاسية التي تواجهها المنطقة»، إلا أنها أكدت أن النساء الفلسطينيات ما زلن متمسكات بلباسهن الفلاحي، بوصفه تعبيراً أصيلاً عن الهوية الثقافية والانتماء للأرض[15].

وفي السياق ذاته، أشارت السيدة ريحية محمد عبد الله بشارات، المزارعة الفلسطينية من منطقة طمون، إلى وجود نوع من «المحاكاة التقليدية للموروث الثقافي الفلسطيني»، حيث لاحظت ظهور بعض المستوطنات المنتميات لفرق شبيبة التلال بلباس يشبه اللباس التقليدي الفلسطيني، ما اعتبرته محاولة لسرقة الرموز الثقافية. وأضافت أنها تسعى باستمرار لغرس القيم الوطنية والثقافية لدى أبنائها وأحفادها من خلال الرواية الشفوية، وتأكيد أهمية الحفاظ على الأرض والتشبث بها وفلاحتها. وختمت حديثها بالقول: في موسم الحصاد أردد الأغاني والأهازيج التراثية مثل: «يا ريت الحصيدة تقعد سنين تظل أغني لفلسطين»[16].

يعكس ذلك رغبة المستعمِر في فرض أصلانيته على المكان، ضمن حلقة شبه متكاملة من السيطرة على الأرض ومحاكاة الفلسطيني الأصلاني في مهنته كفلاح ومزارع وراعٍ. والهدف من ذلك هو محاولة «أصلنة» المستعمِر لنفسه عن طريق محاكاة الأصلاني واتباع نمط حياته، بالتزامن مع التضييق عليه ودفعه نحو التهجير القسري من أرضه[17]. ولا تقتصر هذه المحاكاة على نمط المعيشة فحسب، بل تمتد لتشمل تقليد الزي الشعبي، وربما لاحقاً تصل إلى العادات الغذائية والأغاني الشعبية أيضاً.

وهذا ليس غريباً على سمة الاستعمار، فإن التعمق في حياة المجتمعات الواقعة تحت الاحتلال كما في المجتمع الفلسطيني، يثبت دوماً أن الاستعمار يعمل على إرسال جماعة زائدة توسع دائرة الجهة الأم، لتبدأ بقتل الأيديولوجيا الموجودة، وتغيير الثقافة، وسرقة الهوية شيئاً فشيئاً[18].

ثالثاً: النوع الاجتماعي: استهداف النساء في سياق التهجير والاستيطان

يُعدّ الاستيطان الرعوي في الأغوار الشمالية إحدى الأدوات المركزية للاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، إذ لا يقتصر أثره على مصادرة الأراضي وتغيير المشهد الجغرافي، بل يمتد ليعيد تشكيل البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني. ويؤثر هذا النمط من الاستيطان بشكل مباشر على التكوينات الاجتماعية التقليدية، ما يؤدي إلى تفكيك المجتمعات القروية وتآكل أنماط الحياة الريفية. وتتحمل النساء الفلسطينيات العبء الأكبر في ظل هذه التحولات، حيث يتعرضن للإقصاء والتهميش نتيجة للضغوط الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التهجير القسري، وفقدان الأراضي، وانهيار الأنشطة الزراعية والرعوية التي كانت تشكّل أساس أدوارهن الإنتاجية والاجتماعية.

ومن هذا المنطلق، يشير باتريك وولف إلى أن «الاستعمار الاستيطاني هو بنية، وليس حدثاً؛ فهو ليس شيئاً يُنجز ثم يُنسى، بل هو مشروع دائم يسعى إلى القضاء على السكان الأصليين»[19]. ويتفق إيلان بابيه مع هذا الطرح، حيث يوضح أن «التطهير العرقي لم يكن نتيجة لحرب، بل كان هدفاً مركزياً للمشروع الصهيوني، حيث تم التخطيط له بعناية وتنفيذه بدقة»[20].

يشكّل الاستيطان الرعوي في الأغوار الشمالية أداة رئيسية لتفكيك وإعادة هندسة الفضاء الريفي للمجتمع الفلسطيني، حيث لا يقتصر تأثيره على

السيطرة المادية على الأرض، بل يمتد ليشمل تفكيك أنماط الحياة التقليدية وإضعاف أدوار النساء في المجتمع الريفي. فمع استمرار سياسات الاستيطان، تواجه النساء الفلسطينيات قيوداً متزايدة على فرص العمل والتنقل والمشاركة الاجتماعية، ما ينعكس سلباً على استقلاليتهن الاقتصادية ودورهن في الإنتاج الزراعي، الذي كان يُعدّ ركيزة أساسية في الحفاظ على الأمن الغذائي للأسرة الريفية.

تعتمد العديد من العائلات في الأغوار على تربية الماشية في المراعي الطبيعية، حيث يُقدَّر عدد رؤوس الأغنام والماعز بحوالي 40,000 رأس، وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO). وتستهدف السياسات الاستيطانية الإسرائيلية تهجير الرعاة الفلسطينيين والاستيلاء على المراعي لصالح المستوطنين، إذ أصدرت سلطات الاحتلال في العاشر من شهر شباط من العام 2025، أوامر عسكرية جديدة تقضي بالإعلان عن نية المسؤول عن الأملاك الحكومية وأملاك الغائبين المصادقة لاستخدام مؤقت في الأراضي الحكومية لأغراض الرعي، ومنها خصخصته ما مساحته 8734 دونماً من الأراضي الفلسطينية التي تحيط بمستوطنة حمدات الجاثمة على أراضي محافظة طوباس لأغراض الرعي في عدة أحواض[١]. هذه الممارسات تجبر العائلات الرعوية، وخاصة النساء، على العمل في مساحات ضيقة وغير صالحة للرعي، ما يهدد مصدر رزقهن ويؤدي إلى تفاقم الفقر والتهجير القسري، وبالتالي تهميش أدوار النساء الريفيات اللاتي كنّ يُسهمن بشكل أساسي في الاقتصاد القروي وإدارة الموارد الطبيعية[٢].

إلى جانب التهجير القسري والاستيلاء على الأراضي، يؤدي تصاعد العنف الاستيطاني إلى فرض قيود إضافية على حرية تنقل النساء الفلسطينيات في الأغوار الشمالية، ما يحدّ من فرصهن في العمل والتعليم. فمع انتشار المستوطنين المسلحين وازدياد الاعتداءات، تصبح البيئة المحيطة أكثر خطورة، ما يدفع العديد من العائلات إلى تقييد حركة النساء خوفاً على سلامتهن. ونتيجة لذلك، تجد المرأة الريفية نفسها في مواجهة مباشرة مع سياسات الاستيطان التي تستهدف مصادر رزقها، حيث يؤدي فقدان الأرض إلى تراجع الإنتاج الزراعي وتدهور الأمن الغذائي، ما يضعف دورها الاقتصادي والاجتماعي داخل المجتمع.

تشير الباحثة نادرة شلهوب- كيفوركيان إلى أن الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي لا يقتصر على السيطرة الجغرافية، بل يمتد ليشمل تفكيك البنية الاجتماعية

الفلسطينية بطرق تُضعف النسيج المجتمعي وتعمّق الفجوات الداخلية، خاصة فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي. وتوضح أن السياسات الأمنية الإسرائيلية تُنتج «اقتصاداً سياسياً للخوف» يُستخدم كأداة لضبط الفلسطينيين والتحكم في حياتهم اليومية، ما يؤدي إلى تهميش النساء وحرمانهن من الأدوار الاقتصادية والاجتماعية التي كنّ يضطلعن بها سابقاً[٢٣]. في هذا السياق، تجد النساء الريفيات الفلسطينيات أنفسهن في مواجهة تحديات اقتصادية متزايدة، حيث يدفع فقدان الموارد وفرص العمل العديد منهن إلى البحث عن مصادر دخل بديلة، غالباً عبر العمل في المستوطنات في مجالي الزراعة والصناعة بأجور متدنية وفي ظروف استغلالية. وتبلغ نسبة النساء العاملات في المستعمرات الزراعية بمنطقة الأغوار الفلسطينية أكثر من 90٪ من عدد النساء العاملات بالمستعمرات[٢٤]. وبهذا، يصبح الاستيطان أداة مزدوجة، ليس فقط في مصادرة الأراضي، ولكن أيضاً في فرض تبعية اقتصادية تُعيد إنتاج الهيمنة الاستعمارية على المجتمع الفلسطيني.

تُظهر هذه التجربة الاستعمارية كيف أن الاستيطان لا يستهدف الأرض فقط، بل يُعيد تشكيل البنية الاجتماعية والاقتصادية بما يخدم المستوطنين على حساب السكان الأصليين، وخصوصاً النساء. وفي حالة الأغوار الشمالية، يُكرر الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي النمط ذاته، حيث تُفرض سياسات تُضعف الأدوار الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الفلسطينية، سواء من خلال دفعهم للعمل في ظروف استغلالية داخل المستوطنات، أو تقييد وصولهم إلى الموارد الطبيعية وطردهم كلياً من المكان وتهجيرهم قسرياً ومهاجمة تجمعاتهم الرعوية والبدوية التي يبلغ تعدادها مئات الأسر، لتجريدهم من الاقتصاد الرعوي التقليدي الذي يعتمد على مساحات واسعة من الأراضي كمزارع، وهذا النوع من الاقتصاد لا يتماشى مع أطماع المستوطنين في المنطقة[٢٥].

وفي الجزائر، كما في فلسطين، لم يكن تهجير السكان الأصليين مجرد نتيجة جانبية للاستيطان، بل كان هدفاً ممنهجاً لضمان السيطرة الكاملة على الأرض. فالسياسات الاستيطانية الفرنسية إبان سيطرتها على الجزائر (1830-1962) لم تقتصر على مصادرة الأراضي، بل امتدت إلى فرض تغييرات ديموغرافية واجتماعية واسعة، ساهمت في تفكيك المجتمعات الريفية وإفقارها. هذه التغييرات أدت إلى تقليص فرص النساء الريفيات في الحفاظ على أدوارهن الإنتاجية داخل الاقتصاد التقليدي، ما أدى إلى تهميشهن وإضعاف استقلاليتهن الاقتصادية[٢٦].

وفقاً للباحثة حورية طعبة، سعت الإدارة الاستعمارية إلى تحويل الجزائر إلى مستوطنة فرنسية من خلال تشجيع الاستثمار الزراعي الفرنسي، ما أدى إلى الاستيلاء على الأراضي الزراعية الخصبة وتحويلها إلى ملكيات استيطانية. هذا التحول أدى إلى تهميش الفلاحة الأهلية، ودفع الفلاحين نحو الأراضي الأقل إنتاجية، ما قلص من فرص النساء الريفيات في المشاركة في الزراعة التقليدية وأضعف استقلالهن المالي[٢٧].

بالإضافة إلى ذلك، أُجبرت العديد من النساء على البحث عن فرص عمل بديلة، مثل العمل كمساعدات في منازل المستوطنين أو الانخراط في أعمال حرفية منخفضة الأجور، أو العمل في المزارع الاستيطانية[٢٨]. كما أن المرأة الجزائرية عانت من السياسة الاستعمارية الجائرة في حقّها، ونظرة المحتلّ الفرنسي الدونية تجاه الفرد الجزائري، ما حرم المرأة الجزائرية من حقوق كثيرة.

لم تكن سياسات الاستعمار الاستيطاني الفرنسي في الجزائر مجرد ممارسات عشوائية، بل كانت إجراءات مدروسة ومدعومة بأنظمة قانونية تهدف إلى فرض السيطرة على الأرض. فقد فرضت فرنسا نظام السجل العقاري الذي مكّن المستوطنين من امتلاك الأراضي، وأغلقت المناطق الزراعية وحولتها إلى مستعمرات مغلقة، ما أدى إلى إفقار النساء الريفيات وجعلهن أكثر هشاشة اقتصادياً. كما أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية اعتمدت على نظام إداري استعماري يمكن من خلاله التحكم في البلاد الجزائرية المحتلة، وإصدار ترسانة من القوانين والتشريعات لتغيير الهيكل القبلي للمجتمع الجزائري من خلال إقامة الملكية الفردية محل الملكية الجماعية، لتسهيل منح الأراضي للمستوطنين الفرنسيين والأوروبيين[٢٩].

يتقاطع هذا النمط الاستيطاني بشكل واضح مع سياسات الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي في فلسطين، حيث يُستخدم الاستيطان الرعوي كأداة للسيطرة على الأراضي الزراعية والمراعي الطبيعية، ما يحرم المرأة الفلسطينية من دورها التقليدي في الزراعة ورعاية الماشية. ويفقدها هذا التحول القدرة على العمل المستقل، ويدفعها نحو أشكال هشّة من العمل في المستوطنات، أو التبعية الاقتصادية التي تعززها سياسات الاحتلال القائمة على إضعاف البنية الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين.

وبالعودة إلى بدايات الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، فقد لعب الاستيطان

الصهيوني المبكر خلال فترة الانتداب البريطاني (1917-1948) دوراً حاسماً في تفكيك الاقتصاد الريفي الفلسطيني، حيث اعتمدت الحركة الصهيونية على شراء الأراضي، غالباً بوسائل قسرية أو ملتوية، ثم طرد الفلاحين الفلسطينيين منها، ما أدى إلى تدمير نمط الإنتاج الزراعي التقليدي. وهذه السياسات لم تكن مجرد عمليات شراء أراضٍ، بل كانت جزءاً من مشروع استيطاني منظم يهدف إلى إحداث تغيير ديموغرافي وهيكلي، حيث استُخدمت القوانين البريطانية مثل «قانون انتقال الأراضي» لعام 1920 كأداة لتمكين الاستيطان اليهودي ومنع توسع القرى الفلسطينية[٣٠].

وكان لهذا التحول الاقتصادي أثره المباشر على النساء الريفيات، إذ تراجع دور المرأة في الزراعة نتيجة الاستيلاء على الأراضي، ما أدى إلى زيادة اعتماد الأسر الفلسطينية على الأجور غير المستقرة، وهو ما أثر على النساء بشكل خاص من خلال ارتفاع معدلات البطالة بينهن وزيادة أعبائهن الاقتصادية. كما أدى الاستيطان إلى موجات من النزوح القسري، حيث اضطرت العديد من النساء إلى إعادة تشكيل أدوارهن الاجتماعية والاقتصادية في ظل بيئة تفتقر إلى الاستقرار[٣١].

ويتقاطع هذا النمط مع السياسات الاستيطانية الحديثة، خصوصاً الاستيطان الرعوي، الذي يسعى إلى السيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، ما يؤدي إلى استمرار تهميش النساء الريفيات، ويجبرهن إما على الاندماج في سوق عمل هش في المستوطنات الإسرائيلية، أو على مواجهة ظروف معيشية أكثر قسوة في ظل تقلص الموارد وفرص العمل المستقلة.

رابعاً: التوراة كخارطة: دور مجالس المستوطنات في تفكيك الفضاء الريفي

مع عودة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، تتأهب الجماعات الاستيطانية لبدء عهد استيطاني جديد لابتلاع الأراضي الفلسطينية، مستغلة جملة قوانين حكوميّة واعترافات دولية، وأنماط إدارة موزّعة بين مستويات مدنية وعسكرية تجعل من الضفة امتداداً لا يمكن فصله عن المركز الإسرائيليّ[٣٢]. وقد ساهمت الحكومة اليمينية المتطرفة بقيادة بنيامين نتنياهو، وبالشراكة مع بتسليئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، في تمكين هذا المشروع الاستيطاني، خاصة من خلال الأدوار التي تؤديها مجالس المستوطنات.

ضمن هذا السياق، اعتمدت الحكومة الإسرائيلية سلسلة من الإجراءات التي منحت الأولوية لتوسيع المستوطنات والبؤر الرعوية، التي أشرف عليها سموتريتش بشكل مباشر، بناءً على القرار الذي صادقت عليه الحكومة يوم 18حزيران/ يونيو 2023، وينص عملياً على منح سموتريتش بصفته يشغل أيضاً منصب وزير ثانٍ في وزارة الدفاع، السيطرة الكاملة على الموافقة على تخطيط أعمال البناء في مستوطنات الضفة الغربية، ووفقا للقرار الجديد سيتم تقليص مراحل المصادقة العديدة لتكون موافقة واحدة فقط مطلوبة بيد سموتريتش[٣٣].

ففي نهاية عام 2024، أقرّ لأول مرة تخصيص ميزانيات من وزارة الزراعة الإسرائيلية لصالح مشاريع الرعي في الضفة الغربية، إلى جانب تسهيلات إجرائية تجاوزت ما تسمى العقبات البيروقراطية، ما أتاح لقادة المستوطنين توسيع نطاق هذه البؤر لتصل إلى أكثر من 90 مزرعة رعوية[٣٤]، على مساحة تزيد على 16 ألف دونم، في واحد من أبرز تمظهرات التداخل بين الدولة الرسمية والمليشيات الاستيطانية[٣٥].

تؤدي مجالس المستوطنات دوراً جوهرياً في ترسيخ نمط الاستيطان الرعوي، من خلال تقديم الدعم المالي واللوجستي للبؤر الاستيطانية، وتوفير غطاء أيديولوجي يستند إلى سردية دينية توراتية تزعم أن السيطرة على التلال والمناطق الزراعية تمثل جزءاً من «الحق التاريخي لليهود». ويُروَّج لهذا النمط من الاستيطان بوصفه «إحياء للحياة التوراتية»، حيث يُصوَّر المستوطنون الرعاة كامتداد لأنبياء بني إسرائيل الذين عاشوا حياة رعوية في «أرض الميعاد». وربما يعود ذلك لعبارة «العودة إلى التاريخ» وعلاقة ذلك بالمشروع الصهيوني و»العودة إلى الأرض» و»العودة إلى الأصل»، بمعنى العودة إلى ما تم تصوره كجذر الوجود القومي والثقافي اليهودي الأصيل القديم[٣٦]. إضافة إلى التمسك بالأيديولوجيا الدينية المشددة والعودة إلى أحكام التوراة التي تحث على حرفة الرعي، والتوجه إلى البرية باعتبارها حيزاً منحه الله لليهود وحدهم.

ومنذ اندلاع حرب 7 أكتوبر، طرأ تحوّل مؤسساتي على دور هذه المجالس، إذ توسعت صلاحياتها ومساحات تدخلها، في ظل ما يبدو أنه تفهّم متزايد من قبل الجيش الإسرائيلي لطبيعة الدور الذي تضطلع به هذه المجالس في الدفاع عن أرض إسرائيل، وإن كان ذلك وفق مقاربتها التوراتية والاستيطانية الخاصة[٣٧].

في تحقيق نشرته صحيفة هآرتس، نُقل عن مسؤول إسرائيلي تأكيده أن الفوضى التي رافقت حالة الحرب قد أسهمت في تعزيز موقع يوسي داغان، رئيس «المجلس الإقليمي للمستوطنات»، ليصبح أحد أكثر الشخصيات نفوذاً وتأثيراً في الضفة الغربية. هذا النفوذ لا يقتصر على معرفته المباشرة بالاعتداءات التي ينفذها المستوطنون ودعمه العلني لتوسّعهم، سواء عبر الوسائل القانونية أو غير القانونية، بل يتجاوز ذلك إلى قدرته على التأثير في مواقف الجيش الإسرائيلي والسلطات الرسمية، إما عبر إقناعهم برعاية هذه الاعتداءات أو غضّ الطرف عنها[٣٨].

وبهذا، يُكرّس داغان ومعه مجالس المستوطنات واقعاً جديداً على الأرض، يتمثل في تصعيد نمط الاستيطان الرعوي كأحد أبرز مخرجات مشروع الاستعمار الاستيطاني، وفتح المجال أمام المستوطنين لإدارة شؤون الضفة الغربية عملياً بشكل شبه مستقل عن الإدارة المدنية والقنوات الرسمية للدولة. ويعكس هذا التحوّل في النفوذ تصعيداً في التداخل بين المشروع الاستيطاني والمؤسسات الرسمية الإسرائيلية، بحيث لم يعد المستوطنون مجرد أداة تنفيذ ميدانية، بل شركاء فعليين في رسم السياسات الاستعمارية وإدارتها، خصوصاً في المناطق المصنفة (ج). هذا الواقع يعزز من استقلالية البنية الاستيطانية، ويؤشر إلى تحوّل مجالس المستوطنات إلى كيانات شبه سيادية داخل الضفة الغربية، ما يعقّد احتمالات تفكيك هذا النظام أو مواجهته عبر الوسائل التقليدية.

الخاتمة

تكشف الورقة أن الاستيطان الرعوي ليس مجرد تطور عابر في البنية الاستيطانية، بل هو تعبير عن إستراتيجية استعمارية ممنهجة تستهدف إعادة تشكيل المجال الريفي الفلسطيني مادياً وثقافياً واجتماعياً. ومن خلال تحليل التغيرات الديمغرافية، وانحسار الأنماط الثقافية، واستهداف النساء، يتضح أن هذا النمط الاستيطاني لا يكتفي بمصادرة الأرض، بل يسعى لتقويض العلاقة الأصلانية بالأرض عبر أدوات الرعي والتهجير. في المقابل، يكشف التمسك النسوي الريفي بالموروث الثقافي والزراعي عن مقاومة خفية تُمارس في الحقول، وفي الرواية الشفوية، وفي تفاصيل الحياة اليومية، ما يعيد الاعتبار للزراعة والتراث الشعبي بوصفهما أدوات للنجاة والصمود لا تقل أهمية عن النضال السياسي والميداني. ويبدو أن هذا الشكل من الاستيطان، الذي ينشط في ظل غياب المحاسبة الدولية، يعيد تذكيرنا بأن المعركة على الأرض ليست فقط معركة حدود، بل معركة على الذاكرة والهوية.

الهوامش

1 الاستيطان الرعوي: هو أسلوب مستحدث من أساليب التوسع الاستيطاني الذي يتم من الأسفل إلى الأعلى (bottom- up)، حيث يقوم به المستوطنون أنفسهم خاصة من يعرفون بـ "شبيبة التلال"، في محاولة منهم لفرض حقائق جديدة على الأراضي المفتوحة، عبر إنشاء مزارع ومراعٍ استيطانية، وإحداث تغيير ديمغرافي وجغرافي تدريجي.

شبيبة التلال: هي مجموعات شبابية من المستوطنين والمستوطنات، ينظّمون أنفسهم على شكل خلايا صغيرة، تتراوح أعمارهم غالباً بين 25-16 عاماً، يجمعون بين الأيديولوجيا الدينية المتزمتة (الحريديم) والفكر الصهيوني القومي (لؤومانوت) ويطلق عليهم في القاموس الصهيوني لفظة «الحردليم»، (بالعبرية- تجمع ما بين الحريدي والصهيوني القومي).

2 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «عدد السكان المقدر في منتصف العام لمحافظة طوباس والأغوار الشمالية حسب التجمع 2026-2017»، 30 أيار 2021، https://pw.2u/jLsp

3 القضماني، محمد. «الأغوار الفلسطينية.. هجوم استيطاني غير مسبوق»، عرب 48، 15 شباط 2025، https://2u.pw/xGhvq

4 الأعرج، مديحة. «تقرير الاستيطان الأسبوعي للفترة من 8 إلى 14 شباط/ فبراير 2025، يشير فيه إلى هجوم استيطاني غير مسبوق في الأغوار الفلسطينية وفي محافظات بيت لحم والخليل وجنين. المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 15/2/2025 https://2u.pw/MtRye

5 جريدة القدس، «محدث: مستوطنون يهاجمون فلسطينيين في الضفة الغربية»، 16 آب 2024، https://2u.pw/snGTn

6 مقابلة شخصية، أجرتها الباحثة مع رئيس مجلس قروي عاطوف والراس الأحمر، السيد عبد الله خضر بشارات، بتاريخ 15 نيسان-2025.

7 أبو سيف، فؤاد. «واقع القطاع الزراعي في الأغوار بعد السابع من أكتوبر»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2024، https://2u.pw/yg7en

8 الحياة الجديدة، «حرب صامتة في الأغوار»، https://2u.pw/0m4Zq

9 مرجع سابق، مقابلة شخصية.

10 ميس أبو غوش، تحقيق صحفي: مزارعو الأغوار.. يواجهون الضّم وحدهم»، 2025-2-11/ راديو وتلفزيون البلد، https://pw.2u/QEB1M

11 مقابلة شخصية، أجرتها الباحثة مع رئيس بلدية طمون، السيد سمير بشارات، بتاريخ 15 نيسان-2025

12 عبير البرغوثي، «المرأة الفلسطينية الريفية.. تاج الأرض وحارسة البيدر»، صحيفة الحياة الجديدة، 15- تشرين الأول- 2024. https://tinyurl.com/9tdvhsah

13 شكري، محمد إبراهيم رؤوف. التحول في الأنماط الإنتاجية الزراعية وانعكاساته على أدوار المرأة الريفية الفلسطينية: عرابة نموذجاً. رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، 2020

14 غادة حسن العابد، «دور المرأة الفلسطينية في حماية الهوية وثقافة المجتمع»، الصفوة للدراسات الحضرية/ المبادرة، العدد الثالث، أيلول/ سبتمبر 2024. https://pw.2u/jJj/oy

15 مقابلة شخصية، أجرتها الباحثة مع المزارعة فاطمة خضر بشارات، بتاريخ 15 نيسان-2025

16 مقابلة شخصية، أجرتها الباحثة مع المزارعة ربحية محمد عبد الله بشارات، بتاريخ 15 نيسان-2025

17 هدى خالد مباركة، «الاستيطان الرعوي» شكل جديد من أشكال الاستيطان الاستعماري في منطقة الأغوار»، قضايا إسرائيلية، عدد 83، ص 99

18 شريف كناعنة، «دراسات في الثقافة والتراث والهوية»، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطين، 2011، ص44-43.

19 Patrick Wolfe, "Settler Colonialism and the Elimination of the Native," Journal of Genocide 8, no. 4 (21Dec. 2006): 387-409

20 إيلان بابيه، ترجمة: أحمد خليفة، التطهير العرقي في فلسطين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، فلسطين، 2024

21 معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج)، «سلطات الاحتلال الاسرائيلي تخصص ما يزيد على 16,000 دونم من الأراضي الفلسطينية التي تحيط بالمستوطنات الإسرائيلية لأغراض الرعي»، 12 فبراير 2025. https://tinyurl.com/58eruzux

22 مصدر سابق، فؤاد أبو سيف.

23 Shalhoub-Kevorkian, N. (2015). Security Theology, Surveillance and the Politics of Fear. Cambridge University Press, p. 34

24 رجاء أحمد البليدي، «دوافع عمل النساء الفلسطينيات في المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية: الزبيدات نموذجاً»، رسالة ماجستير- جامعة النجاح الوطنية، 2021، ص18.

25 أحمد حنيطي، «الأغوار الفلسطينية: الواقع ومآلات المستقبل»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2024. https://pw.2u/SNViB

26 عمر جبري، حكيم عواج، «أثر السياسة الاستيطانية الفرنسية في تفكيك المجتمع الجزائري (1930-1830م)»، مجلة تاريخ المغرب العربي، المجلد 6، العدد01، 3 حزيران 2020، ص 73-28. https://com.tinyurl/6ndft688y

27 حورية طعبة، «الزراعة الكولونيالية وتأثيرها على الفلاحة الأهلية في الجزائر المستعمرة 1900-1870م»، دورية كان التاريخية، المجلد 12، العدد 46،31 ديسمبر 2019، ص 71-63. https://tinyurl.com/6fc2cdb

28 محمد غربي، «واقع المرأة الجزائرية ودورها في الفترة الاستعمارية (1830م- 1962م)»، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 73، 31 مارس 2021، ص9. https://com.tinyurl/2rjxfdhy

29 حوريه طعبة، «سياسة الاستيطان والنظام العقاري الفرنسي في الجزائر المستعمرة 1914-1871م»، مجلة رفروف، المجلد 7، العدد3، 30 سبتمبر 2019، ص 166-140. https://tinyurl.com/yazdmjxv

30 https://tinyurl.com/kzydnedn الموسوعة الفلسطينية، « انتقال الأراضي (قانون- 1920)»، 16 سبتمبر 2013.

31 روضة مرقس مخول، «المرأة الفلسطينية العاملة ودورها في الاقتصاد الريفي في فترة الانتداب البريطاني»، صحيفة الاتحاد- ملحق الجمعة، 8 مارس 2019. https://tinyurl.com/2fbrnse6

32 سجود عوايص، «مليون مستوطن قامت دولتهم في الضفة!»، متراس، 3 أبريل-2025. https://pw.2u/8oBhY

33 أنطوان شلحت، «تولي سموتريتش منصب» حاكم الضفة الغربية»: مأسسة الضم والأبارتهايد»، شؤون فلسطينية، العدد 292، صيف 2023، ص 28. https://com.tinyurl/ykajyap9

34 سما الاخبارية، «يسرائيل هيوم»: هكذا اكتمل بناء دولة «سموتريتش» بالضفة الغربية..، 11-يناير-2025. https://pw.2u/loCDc

35 العربي الجديد، «الاحتلال يستولي على أكثر من 52 ألف دونم من الضفة الغربية منذ 7 أكتوبر 2023. 29-مارس-2025. https://pw.2u/naznR

36 راز كركوتسكين، أمنون، «المنفى، التاريخ، وقومنة الذاكرة اليهودية: تأملات في «العودة إلى التاريخ» كفكرة صهيونية»، قضايا إسرائيلية مجلد 14، عدد 54، 2024، ص57. https://com.tinyurl/97fyw4v

37 وليد حباس، «ماذا يحصل في مناطق «ج» في الضفة الغربية منذ بداية الحرب على غزة»، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 23-11-2023. https://pw.2u/tYBbANX

38 المرجع السابق، وليد حباس.